أي موقع للعالم العربي في المنعطف التاريخي الجديد للعالم ؟

الواقع السائد في عالم اليوم يفرض علينا نحن العرب، في بلداننا كافة، أن نخرج من حالة سبات طال أمدها، وأن ندخل في عملية ثورية حقيقية لامتلاك المعرفة بما هو قائم في منطقتنا وفي العالم، وبما هو قادم إلينا من رحم التطورات والتحولات الكبرى الجارية. لكن هذه المهمة التاريخية التي تهدف الى تحقيق ذلك النهوض والى امتلاك تلك المعرفة إنما تقع خصوصاً على النخب الثقافية والسياسية، في شكل فردي وجماعي، في مؤسسات وهيئات وتجمعات وأحزاب، وفي كل ميدان من ميادين النشاط الإنساني.

كريم مروة

فهل ثمة مؤشرات تدل على أنّ تلك المهمة بشقّيها قد وضعت على جدول أعمال حركة التغيير في بلداننا، أم أننا سننتظر زمناً جديداً آخر من الخمول، يضاف إلى أزمنة سابقة طويلة، لكي تتهيأ الشروط فينا لإتمام تلك المهمة التاريخية؟

وإذ أطرح الإشكالية في صيغة تساؤل فلأنني لا أزال في مرحلة الشك من أنّ الشروط قد نضجت في بلداننا للدخول في مرحلة الوعي بما نحن فيه والوعي بما نحن مساقون إليه سوقاً، بفعل الأحداث والوقائع والتطورات، منفعلين بها عاجزين عن ممارسة الفعل. وغني عن البيان بأن بلداننا، بالمفرد وبالجمع، سواء أدركت أم لم تدرك عوامل التغيير الجارية في عالم اليوم، هي أجزاء مكونة من العالم المعاصر. وهي تنتمي، بصورة موضوعية، إليه وإلى تحولاته، وإلى مجمل الظاهرات التي تنشأ فيه وتبرز، باتجاهاتها المختلفة المتناقضة. وانتماؤنا إلى هذا العالم هو فعل موضوعي كان يحصل في كل الأزمنة. لكنه أصبح في القرن الماضي، ويصبح اليوم، أكثر وضوحا. غير أنّ ثمة فرقاً كبيراً في انتمائنا إلى العالم، بين ما كان عليه الحال في القرن الماضي وبين ما هو عليه الحال في القرن الجديد، الذي كانت قد بدأت ملامحه تتكوّن في العقدين الأخيرين من القرن الماضي. كان القرن الماضي محكوماً بقطبين وبنظامين متصارعين متنافسين في كل ما يتصل بقضايا الحياة في جوانبها المتعددة، المادية والروحية، هما النظام الرأسمالي القديم والنظام الاشتراكي الجديد، بزعامة كل من الولايات المتحدة الأميركية والاتحاد السوفياتي. وبانهيار الاتحاد السوفياتي والمنظومة الاشتراكية المرتبطة به تغير الواقع العالمي في صورة كاملة. إذ صار العالم مقاداً من قطب واحد هو الولايات المتحدة الأميركية، وأسير نظام واحد هو النظام الرأسمالي. وطبيعي أن يؤدي هذا التغير النوعي في الوقائع وفي العلاقات إلى تغير نوعي في طبيعة انتمائنا وانتماء سوانا من دول العالم إلى هذا العالم الجديد.

فأين نحن من هذه التحولات ؟ وما هي محاولاتنا لتحديد طبيعة انتمائنا إلى هذا العالم الجديد ؟ وما هو دورنا المفترض في اعادة صياغته بما يتفق مع مصالحنا في الحرية والتقدم والعدالة؟

هذه الاسئلة المترابطة فيما بينها هي تأكيد للسؤال السابق المتعلق بكيفية نهوضنا من سباتنا القديم للدخول في العصر وفي تحولاته ولتحديد موقعنا فيه.

على أن عالم اليوم عالم شديد التعقيد. وتشكل العولمة الرأسمالية أبرز السمات التي تحدد طبيعته وتحدد عناصره المكونة، وتحدد اتجاهات تطوره وتطور مصائر البشرية معه. ومن الطبيعي أن تبدأ عملية النهوض في بلداننا بتحديد فهمنا لعالم اليوم ولظاهراته كلها، لا سيما الظاهرة المتمثلة بالعولمة الرأسمالية. غير أنني لست من أصحاب الاختصاص في الحديث عن هذه الظاهرة. فلهذه المهمة أربابها. وهم كثر. وكثيرة هي اجتهاداتهم في الاتفاق والاختلاف. غير أن بعض ما لفت نظري في شأن هذه الظاهرة، بحسب متابعاتي لما يجري من تطورات، أنها، أي هذه الظاهرة، لم تستكمل بعد جميع عناصر تكونها. إذ أن عملية تطورها لا تزال في مرحلة تحديد أشكال ومضامين ووسائط استمرارها واستقرارها النسبي، ولا تزال في مراحل توليد مفاهيمها وعلاقاتها وقيمها الجديدة. إلاّ أنّ ما يهمني قوله، استطراداً، قبل الدخول في تقديم قراءتي لموقع عالمنا العربي في العولمة القائمة والعولمة البديلة المفترضة، هو أنّ ظاهرة العولمة ذاتها ليست جديدة. بل إنّ جذورها تمتد إلى المرحلة التي أعقبت الثورة الصناعية، الثورة التي يشكل القرن التاسع عشر بداية التحول التاريخي الحقيقي فيها ومعها. ولذلك فهي ، من الناحية التاريخية، ظاهرة موضوعية. والموضوعي فيها يتمثل في الميل التاريخي لاتصال العالم بعضه ببعض، وصولاً إلى ما بات يعرف اليوم بالقرية الكونية التي تعج بالجديد المذهل من التقدم في مجالاته المختلفة، المتمثل بالمنجزات العلمية والتقنية. وهو تقدم يعبّر، في الوقت عينه وفي شكل تناقض حاد، عن طموح الإنسان لتحسين حياته، من ناحية، وعن استخدام الرأسمال لهذا التقدم في استنباط وسائل جديدة لممارسة القهر والاستغلال ضد الأكثرية الساحقة من البشر في حياتهم المادية والروحية، من ناحية ثانية. وواضح من مجرى حركة التاريخ هذه أنّ العامل الذي سرّع في عملية توحيد العالم في صيغتها الراهنة هو الرأسمال، الذي كانت ولا تزال حركته ونزعته نحو التوسع هي المحرك الأساسي للتطور، بما في ذلك بالحروب الصغيرة والكبيرة، المحلية والعالمية، التي خيضت ولا تزال تخاض بوحشية تدمر البشر والحجر، وتدمر الخيرات المادية، وتدمر معالم الحضارة، وتهدد الكوكب بالاحتراق. وإذا كان الجانب المتعلق بالمنجزات العلمية هو الجانب الإيجابي الذي يمثل التقدم العام للبشرية ، ويهيء، من الناحية المبدئية، الشروط لإقامة علاقات إنسانية بين الشعوب والأمم، فإنّ الجانب المظلم المتوحش المرافق لهذا التطور يتمثل في أنّ الرأسمال هو الذي يتحكّم بالمنجزات العلمية، ويتحكم بالعلاقات، ويتحكم بالصيغة التي تجري فيها عملية توحيد العالم. وهي، كما أشرت إلى ذلك، صيغة يتحدد جوهرها في العداء المطلق للإنسان في حياته وفي طموحاته إلى الحرية والتقدم والعدالة.

إلاّ أنّ هذا الجانب المتوحش من تطور الرأسمالية ليس جديداً. بل هو كان قائماً بقوة حتى في الحقبة الطويلة التي كان العالم فيها مقسوماً بين معسكرين، ويقوده قطبان هما النظام الرأسمالي القديم والنظام الاشتراكي الجديد. وقد كان الرأسمال المعولم مهيمناً، حتى في زمن الحقبة السوفياتية. وبالطبع فقد ازداد هيمنة ووحشية وعدوانية وظلماً في المرحلة التي أعقبت انهيار الاتحاد السوفياتي. إذ خلا المكان لهذا الرأسمال، بقيادة الولايات المتحدة الأميركية، في واحدة من أكثر مراحله تطوراً، هي المرحلة التي تغير فيها الكثير من أشكال العلاقات والتعاملات، وتغير فيها الكثير من المفاهيم. فقد تحوّل هذا الرأسمال إلى قوة عابرة للدول والقوميات، قوة ذات استقلالية شبه مطلقة. فازدادت شهيته لاستخدام كل وسائل وأدوات السيطرة بما فيها الحروب.

وقد كان من الطبيعي أن تكون منطقتنا ، منطقة الشرق الأوسط ، وبلداننا العربية جزء أساسي منها، واحدة من أكثر مناطق العالم استهدافاً من قبل أسياد العالم الجدد، باسم الرأسمال المعولم الفالت من عقاله. فهي منطقة كبيرة بعدد سكانها وبمساحتها، وغنية بثرواتها الطبيعية، ومحكومة بشكل قسري متواصل بأنظمة استبداد صادرت الحياة العامة في بلدانها، وقمعت إرادات شعوبها، وعطلت الطاقات الحية فيها، وبددت ثرواتها بالفساد، وفاقمت التخلف فيها. وتحولت بلدان هذه المنطقة، للأسباب المشار إليها، إلى بلدان ضعيفة، الأمر الذي سهّل على الطامعين شهوتهم في اقتحامها بالضغط السياسي والاقتصادي وبالعدوان وبالحروب التي لم تنته فصولاً.

وقد خلق هذا الواقع المناخ لكي تبرز ظاهرات مليئة بالالتباس، تتمثل في الربط عند الناس العاديين، إلى حدود الدمج، بين مظاهر التقدم التي تشكل الجانب الإيجابي في العولمة، الجانب المتمثل بالمنجزات العلمية وبالاتجاه الموضوعي نحو وحدة العالم، وحدة شعوبه في تفاعل الثقافات، من جهة، وبين العدوان الذي يأتي إلى بلداننا من العالم الرأسمالي ومن سادته والمتحكمين به والمهيمنين على القرارات فيه، من جهة ثانية. وكان من نتائج ذلك الالتباس نشوء حالة عامة من العداء عند كثرة من شعوبنا ضد الغرب بعامة، باسم الدفاع عن الهوية القومية والدينية. كما خلق هذا الالتباس، أيضاً، المبررات غير المبررة للحديث عن صراع حضارات، وللحديث، بالمقابل، عن حوار حضارات. والحديث عن كل من الصدام والحوار هذين بين الحضارات هو، في رأيي، حديث خارج الموضوع الحقيقي. ذلك أن ثمة حضارة سائدة اليوم في العالم، تولدت من التطور التاريخي الموضوعي للعالم خلال القرون السابقة كلها، لا سيما خلال القرنين الماضيين، وخلال القرن العشرين على وجه التحديد. وإذا كان ثمة من صراع جزئي مفتعل، وإذا كان ثمة من حوار حقيقي، فهو، هنا وهناك، صراع وحوار بين الثقافات وليس بين الحضارات. بل هو، في جوهره، تفاعل موضوعي بين هذه الثقافات يهدف، من حيث المبدأ، إلى تحقيق التقدم للبشرية، وإلى إعطاء محتوى إنساني حقيقي للحضارة العالمية. وفي يقيني فإنّ أخطر ما ولده هذا الالتباس حول الهويات الثقافية والقومية والدينية وحول الحضارات هو ما اقترن في أعمال بعض المهووسين من أمثال بن لادن والبنلادنيين من أشكال عنف أعطيت بحق صفة الإرهاب، الذي تذرع به اصحاب الشهوة للعدوان على بلداننا لشن حربهم بكل أشكالها وبأكثرها بشاعة ووحشية. وهو ما يتمثل اليوم في حرب الإبادة التي يتعرض لها الشعب الفلسطيني.

كما يتمثل في حرب التدخل الأميركية ـ البريطانية ضد العراق واحتلاله. إلاّ أنّ تلك الأعمال الإرهابية التي تعددت أشكالها وتعدد القائمون بها قد ترافقت بتنظيرات تطوع بعض المهووسين من مفكري الظلامية والسلفية والانغلاق على الذات لتبريرها باسم الدفاع عن الهوية الثقافية ذات الطابع أو المظهر القومي والديني.

وغنيٌ عن التأكيد، في قراءتي لما يجري وفي فهمي له، بأنّ منطق حركة التاريخ والمصالح العامة لشعوب العالم يقضيان بألاّ تنغلق الشعوب على هوياتها الثقافية والقومية. بل إنّ المفترض بهذه الشعوب، ومنها شعوبنا العربية بوجه خاص، أن تندمج بالعصر وتتفاعل فيما بينها، وتغني بعضها بعضاً، وتجدد هوياتها، وتسهم، في تفاعلها هذا وفي تجددها وارتقائها، في تعظيم وتعميق الجانب الإنساني المفترض لوحدة العالم، على حساب وضد الجانب المظلم والظالم والمتوحش لهذه الوحدة المحققة، الجانب الذي يسعى الرأسمال المعولم لجعله مستقبل العالم ومصيره المحتوم. ومن المؤكّد في هذا الحال أن هويات جميع الشعوب، ومن بينها هويات شعوبنا، التي تعبّر عن ثقافاتها وعن خصوصياتها، لا يمكن أن تبقى هي ذاتها في كل زمان ومكان. بل هي تخضع بصورة دائمة للتجديد وللاغتناء من كل ما تقدمه تجارب هذه الشعوب ذاتها وتجارب التاريخ كله في حركته الدائمة.

نحن، إذن، في مواجهة هذه الحقبة من تطور ظاهرة العولمة الرأسمالية، أمام إشكاليات لا بد لنا من أن نتوقف عندها بكثير من الهدوء، وبكثير من الصفاء، وبالحذر الشديد من إطلاق الأحكام. وتتلخص هذه الإشكاليات، في نظري، في كيفية الربط بين جملة الظاهرات التي تبرز في منطقتنا في هذه الحقبة من تطورها وتطور العالم، كأمر ضروري. إذ أنّ هذه الظاهرات إنما تتوالد بعضها من بعض. لكن الربط بينها لا يرمي إلى تبرير أي منها بوجود أخرى سابقة عليها أو مرافقة لها أو مولدة لها أو متولدة منها. بل هو يهدف إلى محاكمة الوقائع والأحداث بترابطها، وليس بالفصل المصطنع بينها، وذلك تجنباً للوقوع في التعسف في الأحكام.

وفي رأيي فإنّ السبب الأساسي الداخلي في ولادة وتطور الظاهرات السلبية في بلداننا إنما يعود إلى أنّ هذه البلدان تواجه، منذ نصف قرن، لا سيما في العقود الثلاثة الأخيرة ، ظاهرة الاستبداد القائمة السائدة. وهي أنظمة عطلت كل عناصر الحياة والتطور والتقدم في بلداننا، وعطلت عناصر المقاومة عند شعوبنا وعند حركاتها الوطنية في مواجهة العدوان القادم إلينا من الخارج. ويرتبط بهذه الظاهرة ضعف القوى الديمقراطية حاملة مشاريع التغيير والتحديث، المشاريع التي تهدف إلى وضع بلداننا في موقع متقدّم محصّن، ولو جزئياً، في مواجهة تلك النزعة التوسعية التسلطية للعولمة الرأسمالية. وفي ظل غياب هكذا حركة جامعة لمشاريع التغيير والتحديث تحولت بلداننا إلى مرتع للأفكار السلفية الرجعية، التي استفادت منها الأنظمة الاستبدادية واستندت إليها لتأييد سيطرتها. وتحولت هذه الحركات السلفية الظلامية وأفكارها ، بفعل غياب أو ضعف القوى الديمقراطية، إلى ميدان لإنتاج حركات عبثية، باسم الدفاع عن هوية مزيفة، وعن قيم لا تمت بصلة إلى جوهر الدين الإسلامي، تحتمي هذه الحركات بها وبه وتستخدمهما لاستلاب إرادات وعقول عامة الشعب، لا سيما الشباب المقهور المعذب المسلوب كامل الحقوق في بلدانه. وادى ذلك الى أن يختلط الحابل بالنابل. إذ تماهت، أو كادت تتماهى، بصورة عفوية أحياناً، وبصورة منظمة أحياناً أخرى، أشكال مشروعة للنضال ضد الاستبداد الداخلي وضد العدوان الخارجي مع أشكال عدمية تلتقي مع ما اصطلح على تسميته بالإرهاب. وقد ساعد في بروز هذين الخلل والاضطراب في النضال غياب أو عجز مراكز دولية، لا سيما الأمم المتحدة، تتدخل للدفاع عن حقوق الإنسان، وتمنع العدوان الخارجي، وتعاقب من يقوم به. ومعروف أنّ دور الأمم المتحدة المفترض هذا قد ظلّ يتلاشى إلى أن انهار تحت سطوة الرأسمال المعولم وعتاته. وأدّى هذا الواقع إلى أن هذه المنظمة العالمية ومعها قوى الأمم والشعوب لم تستطع أن تحمي الشعب الفلسطيني من عمليات الإبادة التي يتعرض لها. ولم تستطع أن تمنع الحرب على العراق. ولم تستطع أن تساند الشعب العراقي للتحرر من الاحتلال الأجنبي ولإقامة نظام ديمقراطي يحصّن هذا البلد العربي من احتمال عودة الاستبداد إليه بصيغ جديدة وبأسماء جديدة.

إلاّ أنّ الملفت للنظر في هذا الذي نحن فيه، إقليمياً وعالمياً، هو أنّ القوى المتضررة من توحش الرأسمال المعولم ، في حروبه السياسية والاقتصادية والعسكرية، لا تزال مبعثرة وعاجزة عن مواجهة خصمها الكبير هذا بما تقتضيه ضرورات المقاومة. وإذا كانت الحركة العالمية الراهنة المناهضة للعولمة تشكل مؤشراً لولادة اتجاه حقيقي مستقبلي لخلق عولمة بديلة، فإن الخلل في هذه الحركة، على أهميتها وأهمية المبادرات التي تقوم بها، يبرز في أمرين لا بد من الجهر بهما:

الخلل الأول يتمثل في أن هذه الحركة لاتزال في مرحلة التعبير عن الرفض العام للعولمة الرأسمالية والاعتراض عليها وعلى سياسات أربابها. ولم تنتقل بعد إلى تحديد عناصر البديل الديمقراطي الإنساني لهذه الظاهرة، بالموضوعي فيها وبالقسري الظالم، في آن معاً.

الخلل الثاني يتمثل في أن الحركات الوطنية التي يفترض أن تتكون منها هذه الحركة العالمية لا تزال ضعيفة ومبعثرة وغير حاملة برامج واضحة.

ومصدر هذا الخلل في جانبيه هو أن حركات التغيير الديمقراطي القديمة تمر منذ فترة غير قصيرة في أزمات بنيوية، وإنها لا تزال عاجزة عن إيجاد حل لأزماتها هذه. وما لم تخرج هذه الحركات من أزماتها وما لم تنشأ إلى جانبها أو بديلاً منها حركات جديدة أكثر وضوحاً واكثر ارتباطاً بالعصر فلن تتمكن تلك الحركة العالمية، وتحديداً من خلال وحداتها الوطنية، من التحول إلى حركة حقيقية لإقامة عولمة بديلة، تحرر العالم من التوحش القائم في صيغه السياسية والاقتصادية والثقافية، وتحرره خصوصاً من الصيغ العسكرية التي تطغى على القيادة الراهنة لهذه العولمة. وعسكرة العولمة الرأسمالية الراهنة في منطقة الشرق الأوسط خصوصاً، وفي العالم، ليست سوى جانب من المسألة. وعلينا أن نرى في مواجهة هذه الظاهرة إلى مجمل ما يجري في العالم باسم العولمة، وليس إلى أجزاء منها متفرقة.

وفي اعتقادي فإنّ الهيمنة الأميركية الراهنة لن تدوم طويلاً. وليس كلامي هذا من قبيل التفاؤل الساذج. بل هو يصب في جملة كتابات وتحليلات ووقائع سياسية واقتصادية واجتماعية مليئة بالدلالات ينشرها عدد غير قليل من العارفين بما يجري، المالكين وسائل الاتصال والمالكين مصادر المعرفة.

إلاّ أنّ الحديث عن أفول الدور الأميركي المهيمن لا يعني أن العولمة الرأسمالية على وشك الأفول.

بل هو يشير إلى بروز عناصر حقبة جديدة في العولمة الرأسمالية وفي العالم، لا بد لنا من أن نكون مهيئين للتعامل معها، في بلداننا وفي العالم، في شروط جديدة مغايرة للشروط الراهنة. وهذه الشروط الجديدة تحتاج إلى قوى تساهم في إنضاجها وتوفيرها. وهي المهمة التاريخية المطروحة على جدول أعمال القوى الديمقراطية في بلداننا وفي العالم.

العولمة البديلة، إذن، ليست حلماً طوباوياً. بل هي حاجة موضوعية تتطلب الوفاء بها مصائر البشرية، ومصائر شعوب الأرض قاطبة.

ومهمة تحقيقها لا تنحصر في شعب من الشعوب. بل هي مهمة جميع الشعوب. فمن غير المعقول أن يكون العالم محكوماً في صورة مطلقة بالنظام الرأسمالي الذي لا يعرف أسياده إلاّ الربح، الذي ينتزع بالقسر من الأكثرية الساحقة من الناس في شتى بقاع الأرض، من خلال استعبادهم وتحويلهم إلى سلع تباع في سوق النخاسة.

ثمة حاجة إلى كتلة تاريخية جديدة مكونة من طبقات وفئات اجتماعية متعددة ذات مصلحة في تحرير العالم من همجية أسياده الجدد. وهي كتلة تاريخية تنشأ وتتطور من كتل تاريخية في داخل كل بلد ومنها بلداننا. وهذه الكتل التاريخية لا تصبح مؤهلة للعب دورها في تغيير العالم إلاّ عندما تكون مؤهلة للقيام بدورها الوطني في تحرير بلدانها من أنظمة الاستبداد القائمة فيها، ووضع هذه البلدان على الطريق إلى الحرية، حرية امتلاك العولمة، وحرية التمتع بحقوق الإنسان من دون كوابح أو معوقات.

وحين تكتمل هذه العملية في جوانبها المتعددة تتهيأ للتحقق إمكانية ولادة العولمة البديلة، العولمة الإنسانية، التي ستشكل في تنافسها مع العولمة الرأسمالية الراهنة أساساً لصراع حقيقي يعيد مسار التاريخ إلى الطريق الصحيح الموصل إلى حرية البشر وسعادتهم، وإلى السلام الحقيقي للعالم.

كلمة أخيرة أحب أن أسوقها، في ختام حديثي،

من دون أن أدخل في تفاصيل ما تشير إليه من أفكار للنقاش: كلا، ليس صحيحاً أن نهاية الاتحاد السوفياتي هي نهاية لمشروع ماركس لتغيير العالم، باسم الاشتراكية، لأنه ، بالمقابل، ليس صحيحاً أنّ النظام الرأسمالي هو نهاية التاريخ.

وإن كان ثمة من حقيقة تاريخية يمكن الركون إليها فهي أنه ليس للتاريخ نهاية.

المفهوم الحقيقي للسيـــــادة الوطنيـــــة

فاضل عباس البدراوي

يتبادر الى ذهن البعض بأن الدولة التي لا توجد على اراضيها قواعد اجنبية وجنود اجانب هي وحدها التي تتمتع بالسيادة الوطنية، بينما الحقيقة غير ذلك، فمفهوم السيادة الوطنية مفهوم ذو اطر متعددة ينبغي الاحاطة بها من كل الجوانب.

فهل يمكن ان يقال ان العراق كان يتمتع بالسيادة الكاملة قبل ثورة ١٤ تمـــــوز ١٩٥٨م. واعلان الجمهورية على سبيل المثال؟ للاجابة على هذا السؤال يمكن الرجوع الى الوراء الى ما بعد احتلال بريطانيا للعراق نتيجة لإنهيار الامبراطورية العثمانية نهاية الحرب الكونية الاولى ١٩١٧-١٩١٨م حيث كان العراق ضمن مستعمرات هذه الامبراطورية التي انقرضت. فبعد احتلال العراق، وتعيين الحاكم العسكري البريطاني العام مسؤولاً عنه، اندلعت ثورة العشرين التي غطت معظم اجزاء العراق، الا ان الثورة لم تحقق اهدافها بالكامل لأسباب لا مجال لذكرها في هذا المقال، ولكن المستعمرين الانكليز بدلوا طريقهم في ادارة شؤون البلاد، فنصبوا عدداً من الموالين لهم وقاموا بشراء بعض الزعماء القبليين، وبعض الوجوه المثقفة من الذين ساهموا بشكل او بآخر في الثورة حيث اسندوا اليهم مسؤولية ادارة البلاد، فمن جملة ما قامت به الحكومات التي توالت على السلطة منذ عام ١٩٢١ م. حتى ثورة تموز ١٩٥٨م، هو عقد معاهدة ١٩٣٠م، والتي منحت للحكومة البريطانية بموجبها قاعدتي الشعيبة والحبانية، كما اتاحت هذه المعاهدة للقوات البريطانية استعمال الاراضي العراقية من الشمال الى الجنوب دون الرجوع الى السلطات العراقية بحجة حماية المصالح البريطانية. وبعد انتهاء العمل بالمعاهدة عام ١٩٥٥ تم توقيع حلف بغداد بين كل من العراق وتركيا وايران وباكستان وبريطانيا، بمساهمة فعالة من الولايات المتحدة التي اعطيت صفة مراقب. لقد وقعت هذه المعاهدة بالضد من ارادة الشعب العراقي حيث جرى حل الاحزاب الوطنية التي كانت مجازة آنذاك وذلك عام ١٩٥٤ (الحزب الوطني الديمقراطي وحزب الاستقلال) وتم غلق صحيفتيهما وحل البرلمان الذي فاز فيه ١١ نائباً يمثلون الجبهة الوطنية وجيء ببرلمان مزيف على طريقة (موافج - موافق) كما كان يسميه العراقيون آنذاك، وهكذا تم توقيع ذلك الحلف الذي اتاح للدول الموقعة عليه (الولايات المتحدة، وبريطانيا) بصورة خاصة استعمال الاراضي العراقية والانطلاق منها لمهاجمة اعدائهم، حيث كانت الحرب الباردة على اوجها بين المعسكر الذي كان يقوده الاتحاد السوفيتي السابق والمعسكر الغربي، وهكذا يتبين مما ذكرناه ان بلادنا كانت معرضة للاخطار بسبب هذا الحلف، بالاضافة الى ذلك كان النقد العراقي مرتبطاً بمنطقة الجنيه الاسترليني.

كما ان الشركات الغربية (البريطانية والفرنسية والهولندية) كانت تتحكم بالنفط العراقي ولم يكن بوسع الحكومات العراقية الاستفادة من صادراته الا بنسب ضئيلة حددتها الشركات نفسها وفرضتها على الشعب العراقي، وكان الشعب العراقي يخوض المعارك الوطنية في انتفاضاته المتتالية المشهودة من اجل تخليص العراق من القيود التي كانت تكبله وتنتقص من سيادته وقدمت التضحيات الجسام من مختلف الشرائح والقوى الوطنية العراقية بضمنها العشائر العراقية وعدد من رجالات الدين الافاضل. وبعد كل ما تقدم فهل يجوز ان نعتبر ان العراق كان بلداً ذا سيادة برغم وجود ملك وحكومة وبرلمان؟ وبالمقابل هناك امثلة اخرى لبلدان توجد فيها جيوش اجنبية وقواعد عسكرية، كنتائج مباشرة للحرب الكونية الثانية كالمانيا، مثلاً حيث توجد قواعد وجيوش على اراضيها منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية وحتى اليوم منها قواعد ضخمة للولايات المتحدة وفرنسا وحتى روسيا بالرغم من توحيد الالمانيتين عام ١٩٩٠م .، فهل بالامكان اعتبار المانيا دولة منقوصة السيادة؟ ان الوقائع القريبة للسياسة الالمانية تثبت عكس ذلك فبالرغم من وجود هذه القواعد الا اننا نرى أن لألمانيا سياستها المستقلة حيث وقفت ولا زالت تقف على طرفي النقيض من السياسة الامريكية، وبالاخص فيما يخص العراق اذ وقفت ضد الحرب وضد ارسال الجيوش الى العراق وهذا يدل على ان القواعد الاجنبية في المانيا لم تتمكن من التأثير على السياسات الخاصة لألمانيا والتي ترى فيها مصالحها لأن هذه القواعد والجيوش نظمت تواجدها بشروط ومعاهدات، بموافقة ممثلي الشعب الالماني والتي لا تخل بسيادة المانيا واستقلالها وهذا الحال ينطبق ايضاً على اليابان.

ومما تقدم من امثلة يظهر وجود بلدان لا توجد فيها قواعد ولا جيوش الا اننا لا نستطيع ان نعتبرها من البلدن ذات السيادة ، والمثال الحي على ذلك العراق ما بين عامي ١٩٩١-٢٠٠٣م، فكيف نصنف العراق آنذاك من البلدان ذات السيادة وقد كبل النظام ورأسه العراق بجملة اتفاقيات وشروط وقعها في خيمة سفوان؟ وكيف نصنف عراق صدام حسين مع خانة الدول المستقلة وذات السيادة ونحن نتذكر كيف كانت الطائرات الاجنبية تحوم في الاجواء العراقية ليل نهار وبموافقة النظام بينما كان يحرم الطيران المدني العراقي من الطيران فوق الاجواء الوطنية، وكيف نعتبر العراق كان مستقلاً وذا سيادة كما يزعم البعض من ايتام النظام في الداخل والخارج، وكان النظام ممنوعاً من التصرف بالعائدات النفطية، وكانت المواقع السيادية العراقية كالقصور الرئاسية والوزارات والجامعات وحتى بيوت مسؤولي النظام وغرف نومهم معرضةً للتفتيش ليل نهار وبشكل (فض) وكان رأس النظام ووزراؤه ومسؤوليه راضين عن ذلك بالرغم من انها كانت اكبر اهانة للوطنية العراقية الا انهم لم يبالوا بذلك طالما كان النظام غير مستهدف حسب تصورهم أي انهم باعوا الوطن والوطنية مقابل بقائهم على دست السلطة مما انعكس سلباً على اداء قواتهم في الحرب الاخيرة (حرب اسقاط النظام) بالرغم من ضخامتها وتدريباتها الجيدة وتجاربها في الميادين العسكرية الا ان تصرفات النظام اللاوطنية اضعفت الروح الوطنية عند الشعب عموماً ولدى القوات المسلحة خصوصاً.

وهكذا نرى بأن السيادة ليست قالباً جامداً بل لها شروطها وظروفها التاريخية اذ ليست كل البلدان التي فيها جيوش وقواعد اجنبية غير مستقلة، وكذلك العكس هو انه ليست البلدان التي ليس فيها جيوش وقواعد هي مستقلة.

واليوم ونحن على اعتاب نيل السيادة في ٣٠ حزيران المقبل نرى بأن وحدة الصف الوطني وتحشيد جماهير الشعب خلف الشعارات الوطنية بعيداً عن اللاواقعية السياسية والمزايدات الشخصية نقول ان بالامكان انتزاع السيادة الوطنية بالكامل من المحتلين، وما صدور القرار الاخير لمجلس الامن الدولي بالاجماع وقبله انتخاب رئيس الجمهورية المؤقت والحكومة المؤقتة الا الخطوات الاولى نحو نيل السيادة والتمهيد لإجراء الانتخابات الحرة التي سوف تفرز القيادات الحقيقية لقيادة العراق الجديد نحو النظام الديمقراطي الفيدرالي التعددي الموحد.